التي توصلت اليها مؤتمرات القمة العربية، مع ضرورة استمرار تعميق العلاقات الكفاحية بين فصائل الثورة الفلسطينية وبين كافة الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية العربية. وقد اولى المناقشون هذه النقطة إهتماماً خاصاً. وبرز من خلال المناقشات نوع من النقد الذاتي للثورة الفلسطينية، حيث تركزت بعض المناقشات على الخلل الواضح الذي تجلى احياناً في صيغ التحالف بين بعض الفصائل الفلسطينية وبين بعض الاحزاب والقوى الوطنية الديمقراطية العربية. ودعت هذه المناقشات إلى تغليب الروح المبدئية على صيغ التحالفات، وعدم التخلي عنها لحسابات تنظيمية ضيقة، أو اسقاطها لحساب التحالفات مع الانظمة الرسمية. كما وتمت مراجعات نقدية واسعة لمواقف الحركة الوطنية اللبنانية من م.ت.ف. في الآونة الاخيرة. ودعا المؤتمر إلى ضرورة دعم مسيرة الحوار مع كافة أطراف هذه الحركة بما يضمن عودة صيغ التحالف الى مستواها اللائق. وتطرق المؤتمر إلى ما تشهده الساحة اللبنانية خاصة، والعربية عامة، من بروز النزعات الطائفية، والنزوع نحو سياسات التجزئة والتفتيت، واعتبر المؤتمر هذه الروح، روحاً تغذيها الامبريالية والاستعمار بهدف ضرب مفهوم الوحدة العربية.

وفيما يختص بالحرب العراقية ـ الايرانية، فقد دعا المؤتمر الى ضرورة وقف هذه الحرب، والاحتكام للوسائل السلمية. واعتبر استمرار هذه الحرب عاملاً رئيساً من عوامل ابعاد العراق عن دوره القوي الفعال على ساحة الاحداث السياسية والعسكرية العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

أما على الصعيد الدولي، فقد لاحظ المؤتمر ازدياد حدة التأييد الدولي لنضال الشعب الفلسطيني. ووقف المؤتمر على مدى الانجازات الهامة التي تحققت في مجال النجاح الفلسطيني على صعيد الرأي العام العالمي، كما ثمن المؤتمر عالياً العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، ودور السوفيات في العمل الجاد في تقديم كافة المساعدات لقضية الشعب الفلسطيني، ودوره الايجابي دولياً على صعيد ايجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية. ودعا المؤتمر إلى تعزيز اواصر التضامن مع حركات التحرر الوطني العالمية، وحركات العمال الثوريين في العالم، ومع سائر القوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية، وتعزيز الدور الايجابي لدول عدم الانحياز والبلدان الاسلامية التي تقف الى جانب نضالنا العادل في مواجهة الدور السلبي الذي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية ضد نضال الشعوب، وحركاته التحررية.

وقد ناقش المؤتمر ابعاد الدور التخريبي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط، معتبراً نشاطها السياسي، فيما يختص بقضيتنا الوطنية، نشاطاً معادياً لتطلعات الشعب الفلسطيني، وحقه في الوجود، وتقرير المصير، مستعرضاً النتائج السلبية لاتفاقات كامب ديفيد. وجدد رفضه المطلق للمبادئ التي انبثقت عنها هذه الاتفاقات، وفي مقدمتها مبدأ المفاوضات الثنائية. وأكد المؤتمرون ضرورة رفض مبدأ التسويات الاميركية، وضرورة النضال الجاد في سبيل التوصل الى عقد المؤتمر الدولي كطريق وحيد لضمان الحقوق الفلسطينية المشروعة في تقرير المصير والعودة، بما يضمن نزع فتيل التوتر واخطار الحرب في منطقة الشرق الاوسط، وبما يخدم مصلحة الامن والسلام الدوليين.

وفي الختام، انتخب المؤتمر هيئاته القيادية، وبشكل مغاير لتركيب هيئاته القيادية عبر مؤتمراته الستة السابقة. فقد تم احداث هيأه جديدة هي «المجلس العام». هذا المجلس يمثل كافة فروع ومؤسسات الجبهة ويتألف من ٤٧٠ عضواً، له حق الاجتماع سنوياً، ويتمتع بصلاحيات واسعة، تصل الى حد نزع العضوية من اعضاء من اللجنة المركزية، او اضافة اعضاء جدد اليها. كما تم انتخاب نائبين للأمين العام بدلاً من نائب، وذلك لاعتبارات محض تنظيمية، وتتعلق بالابقاء على باب الحوار مفتوحاً أمام الجانب الآخر وسعياً وراء وحدة الجبهة.

سميح شبيب